المقوّمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة جنوب السودان

The national economic, social and political components of South Sudan

د . نجـم الدين محمد عبدالله جاب

Dr. Najm Al-Din Muhammad Abdallah Jab

المقوّمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة جنوب السودان

The economic, social and political foundations of the state of South Sudan

المقدمة :

أصبحت دولة جنوب السودان دولة مستقلةفي ٩ يوليو ٢٠١١م في اعقاب الاستفتاءالشعبي الذي اجربوفقا لإتفاق السلام الشامل، الذي وقع براعية دولية وإقليمية في العام ٢٠٠٥م بين الحكومة السودانية السابقة بقيادة المشير عمر البشير، وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان ،وكانت نتائجه ٩٨,٨٣٪ من الأصوات لانفصال جنوب السودان من دولة شمال السودان،إذاصحبت دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وفي منظمة الاتحاد الأفريقي،وعضوللهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق افريقيا(الايقاد).

تختلف دولة جنوب السودان عن سائر الدول الإفريقية التي نالت الاستقلال قبلها في أن جنوب السودان كان شبه مستقل لمدة ست سنوات قبل استقلاله الرسمي في ٩ يوليو /تموز ٢٠١١م. وخلال تلك الفترة كانت حكومة جنوب السودان تتمتع بموارد مالية وسلطة سياسية مكّنتها من إرساء قاعدة راسخة للدولة الجديدة. في واقع الأمر، إذتم الاتفاق على هذا الوضع في اتفاقية السلام الشامل بهدف أنه بنهاية الفترة الانتقالية سيكون جنوب السودان قد تطور ليكون على مستوى الولايات الشمالية؛ إما لإبقاء الجنوبيين في إطار وحدة السودان في الاستفتاء على تقرير المصير، أو لإرساء أساس قوي لدولة جديدة إذا جاء خيارهم لصالح الانفصال عن السودان. كما هو معلوم، استقر رأي الجنوبيين على الخيار الأخير.

الجغرافية السياسية لجمهورية جنوب السودان:

تقع دولة جنوب السودان في قلب القارة الإفريقية في مناطق البحيرات العظمى وتقدر مساحتها بحوالي ربع مساحة دولة السودان قبل الانفصال،تحدها ست دول وهي السودان وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديمقراطية و جمهورية أوغندا وجمهورية كينيا وجمهورية إثيوبيا.

[1]تحتل جمهورية جنوب السودان موقعها وسط القارة الأفريقية ،وهي دولة حبيسة ليس لديها منفذ علي البحر ، تقع في منطقة بين خطي طول (٣٣-٣٠، ٢٤) درجة شرقا، وخطي عرض (١٢-٤) درجة شمالا ضمن المنطقة الاستوائية المدارية .

الحدود مع الدول المجاورة:

الحدود مع جمهورية السودان: هي الحدود الشمالية مع السودان يبلغ طولها حوالي (١٩٧٣) كم ، وهناك نقاط خلافية حدودية بين الطرفين لم يتم الاتفاق على ترسيم الحدود بينهم وهي حدود مفتوحة.

الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطي: الحدود الغربية لجمهورية جنوب السودان ويبلغ طولها حوالي ٧٠ كم.

الحدود مع جمهورية الكنغو الديمقراطية: يبلغ طولها حوالي ٦٦٠ كم، وهي ذات طبيعة جبلية حيث تمتد بمعالم ثابتة حتى اليوم الحدود اقوى السياسي الاجتماعي.

الحدود مع جمهورية يوغندا: يبلغ طولها حوالي ٢٦٠ كيلو متر وهي ذات طبيعة جبلية ،كما أنها لم ترسم بعد.

الحدود مع أثيوبيا:هي الحدود الشرقية مع جمهورية جنوب السودان يبلغ طولها حوالي ٨٨٠ كم مبينة علي الظواهر. [٢]

الحدود مع كينيا:يبلغ طولها حوالي ٢٤٠ كم، لها أهمية سياسية أمنية.

الحجم: تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي ٦٤٤,٧٤٥ كيلو متر ما يعادل ٢٣٩,٢٨٥ ميل تقريباً ربع مساحة السودان قبل الانفصال. شكل الدولة غير منتظم: يمثل شكل دائرة وتقع العاصمة جوبا في الجزء الجنوبي منها. [٣]

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا ، تقرير سنوي ، ٢٠٠٢م ، ومركز شرق الأوسط أفريقيا، ص٢٥.

(٢) سايمون رميجيو آدم ، أثر الصراعات الداخلية لدولتي السودان وجنوب السودان على العلاقات بين الدولتين في الفترة ٢٠١١م –٢٠١٧م ، بحث تكميلي لنيل درجة الدبلوم في الدراسات الاستراتيجية ، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ، جامعة الزعيم الازهري ، ٢٠١٨م ، ص ٣٩

(٣) ابراهيم نصر الدين ، دراسات في نظم السياسة الافريقية ، القاهرة، دار الكشاف ، الطبعة الاولي ، ٢٠١٠، ص ١٢.

المناخ:

تقع جمهورية جنوب السودان في المنطقة المدارية يسود مناخ الاستوائي المطير.

الحرارة: ترتفع درجات الحرارة فصل الصيف في الجزء الشمالي جنوب السودان وتنخفض كلما اتجهنا جنوباً،إذ المناطق المرتفعة بمناطق الاستوائية الأماتونج، وتتراوح درجات الحرارة ما بين ١٩-٣٠ درجة مئوية.

الامطار: تتميز بغزارة الأمطار والتي تتراوح نسبتها ما بين ٨٠ ملم الي ٣٢٠٠ ملم خاص في بعض القمم الجبلية ، أما وقوع وهطول هذه الأمطار بين فبراير ونوفمبر من كل عام تصل قمتها في أغسطس. (٤)

السكان:

يبلغ تعداد السكان وفقا لاخر تعداد في العام ٢٠٠٨م حوالي ٨,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، واعلى نسبة في المجتمع السكاني من فئة الشباب ، حتى سنة ١٥ عام فيما دون ويرجع ارتفاع درجة النمو السكاني وزيادة الخصوبة لثقافة تعدد الزوجات وعدم وجود ضوابط تحد من زيادة عدد المواليد ،مما يزيد من العدد بين زيادة السكان والموارد البشرية للدولة،ويعاني جنوب السودان من ضعف في التنمية البشرية خاصة في مجال التعليم والصحة.(٥)

(٤) عبدالعزيز كامل، دراسات في جغرافيا بشري السودان ومصر ، بيروت ، دار المعارف ، ١٩٩٢م ، ص ٦١.

(٥) الأمين بلال الأمين الفكي ، تأثير تدخل يوغندا في جنوب السودان علي الأمت الوطني للسودان ، بحث زمالة غير

الديانات:

يتكوّن سكان جنوب السودان من أتباع الديانتين المسيحية والإسلامية، وأتباع الديانات الأفريقية التقليدية ،اما الوثنيون فيمثلون النسبة الاقل من السكان. ومعظم المسيحيين هم كاثوليك وأنجليكانيون، على الرغم من نشاط الطوائف الأخرى أيضاً. في آخر إحصاء رسمي قديم نجد أن الكتاب السنوي للتبشير في عام ١٩٨١ والذي يصدره مجلس الكنائس العالمي يقرر أن ٢٪ من أهالي الجنوب (وثنيون لا يؤمنون بأي دين)، والبقية ١٨٪ مسلمون و ٨٠ ٪ مسيحيون بينما تنتشر المسيحية في الولايات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس جنوب السودان سيلفا كير، هو مسيحي كاثوليكي أكد على أن جنوب السودان دولة سوف تقوم على احترام حرية الاعتقاد.[٦]

المقومات الاقتصادية لدولة جنوب السودان :

الموارد الطبيعية في جمهورية جنوب السودان متوزعة في أنحاء البلاد تتمثل :

(1) البترول والمعادن : يمثل البترول حاليا نسبة ٩١٪ من ميزانية جمهورية جنوب السودان، توجد منه كميات كبيرة لم تستخرج بعد كل الكميات المستخرجة حتى الآن في المناطق الشمالية تبلغ حوالي ٣٦٠,٠٠٠ برميل يومياً.

(2) المعادن التي تشمل الذهب في الاستوائية، منطقة كبويتا، والنحاس في ولاية غرب بحر الغزال، فضلا عن الحديد الصلب، وكذلك الكروم، الحجر الجيري، الفضة، الماس، وتسعي الحكومة لاستغلالها. [7]

الثروة الحيوانية:

تتمثل في تربية الأبقار والضأن والماعز والتي يحترف فيها غالبية السكان، لها ثروة حيوانية تقدر بنحو ١٥ مليون راس من الماشية ،ولكنها لا زالت تستخدم المظاهر الاجتماعية، جنوب السودان بعيد عن النظرة الاقتصادية وتعدد الثروة الحيوانية. حسب بيانات الجهاز المركزي للاحصاء كالآتي: الابقار ١٢٣٥٢٢٠٠٠ ، الضأن ١٢٨١١٤٢١ والماعز ١٢٩٣٧٧٣٠.

منشور، كلية الدفاع الوطني، اكاديمية العسكرية العليا، الدور رقم ٢٧ : ٢٠١٤م – ٢٠١٥م ، ص ٣٠.

(٦) www.sudanradio.org/south-sudan-respect-freedom-religion-says-goss-president

(٧) مجدي صبحي، "النفط وانهاء الحرب الأهلية في السودان"، مجلة سياسية دولية، العدد ١٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام ٢٠١٤م ، ص ١٢٠.

الثروة الغابية:

تتمثل في الأخشاب المختلفة في المناطق الاستوائية وبحر الغزال والصمغ العربي في مناطق شمال أعالي النيل.

القطاع السياحي:

تتوفر الدولة علي مؤهلات سياحية عظيمة، ويتضح ذلك من خلال وجود أكثر من ١٨ حظيرة قومية ومحميات تحتاج فقط الي عمليات تطوير مدروسة حتى ترتفع الى مصاف المجتمعات السياحية العالمية.

القطاع الزراعي :

(1) ولايات أعالي النيل واراب شمال بحر الغزال،إذ زراعة الأرز والذرة الشامية والصمغ والسمسم.

(2) ولاية غرب الاستوائية: زراعة الأرز ونخيل الزيت وأنتاج الأخشاب.

كذلك هنالك ستة مناطق بيئية زراعية في جنوب السودان التي يتميز بامكانيات زراعية متنوعة، هذه المناطق :

أ. الحزام الأخضر في جنوب والجنوب الغربي ، تصلح لزراعة نخيل الزيت والشاي والبن والفواكه.

ب. هضبة الصخور الحديدية الي الغرب تمتاز هذه المنطقة بزراعة الذرة والفول السوداني.

ت. جبال ومرتفعات شمال شرق تصلح لزراعة الشمال.

ث. نهر السوباط في الشمال، تمتاز التربة ذات رواسب غريبة حيث تصلح لزراعة قصب السكر وسمسم والفول.

ج. غرب شرق سهول الفيضان : يمكن زراعة محاصيل متعددة مثل الذرة والأرز وقصب السكر.

ح. المنطقة الجافة: جنوب شرق البلاد وتصلح لزراعة اشجار الصمغ الأفريقي. (8)

يعتمد الكثير من السكان على ما يعرف بزراعة الكفاف التي لا تساهم في الدخل القومي، فهي أحياناً لا تكفي حاجة المزارع السنوي من الحبوب حتى تستورد معظم الاحتياجات الغذائية من جمهورية أوغندا وكينيا.

(٨) عبدالرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢م ، ص ٩.

النفط:

جنوب السودان موارد الطبيعة الضخمة، أهمها النفط، الذي كانت يعتمد عليه السودان الموحد في ايراداته بشكل كلي، وبعد أن نال جنوب السودان حكماً ذاتياً عام ٢٠٠٥م وجد نفسه بين عشية وضحاها أمام ملايين الدولارات التي لم تحصل عليها قبل ذلك،. [٩] بعد الإنفصال أصبحت دولة جنوب السوداناغنى دولة في شرق أفريقيا بسبب الايرادات النفطية [١٠]

المقومات الاجتماعية وإدارة التعدد الإثني :

اللغة:اللغة الرسمية لجنوب السودان هي اللغة الانجليزية وهلغة التعليم والحكومة والأعمال ، كما توجد في جمهورية جنوب السودان العديد من اللغات الأفريقية المحلية وتستخدم العربية علي نطاق واسع، اللغة العربية منتشرة في جنوب السودان والتي تعرف باسم عربي جوبا التي تكونت في القرن التاسع عشر بين أنصار العساكر السودانيين ،وهي منحدرة من لغة لقبيلة بادي التي تستخدم علي نطاق واسع. كما توجد العديد من اللغات الأفريقية التقليدية في الجنوبوالتي يتم استخدامها بأشكال مختلفة، ونجد أيضا لغات أخري مثل لغة النوير ولغة الدينكا ولغة الشلك.[١١]

الإثنية في جنوب السودان:

تعد مشكلة جنوب السودان أحد المشكلات المتعلقة بالأقليات والتي لا تنجم عن التنوع بحد ذاته ولكن بسبب السياسة الاستعمارية التي رسمت الحدود ومزقت أبناء القبيلة الواحدة بين أكثر من دولة، وخلقت حالة نزاع بين القبائل المختلفة. وعليه لذلك التعدد الاثني. لذلك أن التركيبة علي أساس الأنثروبولوجي لهذه الشعوب يوجد بالجنوب السودان أربع وستون جماعة قبيلة ، لكنها متباينة في العادات والتقاليد والمعتقدات.[١٢]

صنف علماء الأجناس جنوب السودان إلي مجموعات عدة اثنية كبيرة وهي

(٩) عبده مختار موسي ، مسالة الجنوب ، ومهددات الوحدة في السودان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٩م ، ص ٢٤.

(١٠) هاني رسلان، جنوب السودان وحق تقرير المصير المسار والتداعيات، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، مركز الاهرام والدراسات السياسية الاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٤١.

(١١) صالح جاد الرب، جغرافية حوض النيل، القاهرة، مكتب ومطبعة ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٥م ، ص ٣٤.

(١٢) جون يوانس مقوك ، التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات «دراسة حالة جنوب السودان» (٢٠١١-٢٠١٧م) بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في الدراسات الاستراتيجية ، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ، جامعة الزعيم الازهري ، ٢٠١٨ ، ص 51

كالآتي:

- النيليون: تتألف من قبائل عديدة من الدينكاوالنوير والشلك والأنواكوالاشوالي وغيرها ، وهي تمثل ٦٥٪ من مجموعة السكان وأكبرها قبائل الدينكا،حيث تمثل ٣٠٪.
- النيليون الحاميون: يشتركون مع النيليين في كثير من السمات وهي تتكون من مجموعتين من القبائل، وتقطن هذه القبائل ببحر الجبل وشرق الاستوائية، وغرب الاستوائية.
- الدينكا: من أكبر القبائل في جنوب السودان حيث يفوق عددهم مليون نسمة، وتعد أكثر القبائل تعليماً ، وتعتبر جزءا من مكونات الثقافة. كذلك ينتمي اليها اغلب قادة الجنوب مثل الراحل الدكتور جون قرنق الذي ينتمي الي دينكا بور ،وهو زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان مع جناحها العسكري، وكذلك الرئيس الحالي لدولة الجنوب سلفاكيرميارديت . يمكن التمييز بين قسمين من الدينكا: قسم دينكا بحر الغزال ،وقسم دينكا أعالي النيل ويمتهنون الزراعة والرعي.
- النوير: توجد في أعالي النيل وتمتد الي داخل اراضي اثيوبية ويبلغ عددهم مليون نسمة ويشهد لهم بالشجاعة والعزيمة ، وتشكل النوير نموذجاً للقبائل التي يتميز أبنائها بلهجة واحدة، وأسلوب في الحياة متشابه الى حد بعيد.[١٣]
- الشلك: جذورها من الجنوب الشرقي للبحيرات هم من مجموعة نفسها التي تضم النويروالدينكا ، يسكنون في أعالي النيل في سلسلة قرى متجاورة، لهم تقاليد راسخة ومؤسسة حاكمة تقوم علي مفهوم الاله، وليس لهم تنظيم سياسي، هم يقطنون على ضفاف النيل الأبيض في منطقة كدوك ويمارسون الزراعة أكثر من الرعي.
- الانواك: من المجموعات النيلية ويسكنون في حض نهر باو وهو من أهم روافد السوباط،ومعظم أوطانهم داخل الأراضي الأثيوبية والجزء الجنوبي الشرقي للسودان. نظام الحكم لديهم يعتمد على النبلاء ورؤساء القري الذين يتولون السلطة والقضاء في المنازعات التي تقع بين الأفراد. [١٤]

١. القبائل النيلية الحامية:

٢. هي قبائل رعوية زراعية يسكنون الأجزاء الجنوبية الشرقية من المنطقة الاستوائية ويتداخلون مع بعض قبائل دول الجوار في كل من يوغندا وكينيا

(١٣) محمد حسين حمد، "الهوية السودانية بين الحزب العربي والأفريقي" ، بحث غير منشور ، الأكاديمية العسكرية العليا ، الخرطوم ، 1988م، ص2.

(١٤) محمد حسين حمد، "الهوية السودانية بين الحزب العربي والأفريقي" ، مرجع سابق، ص2.

، جذورهم أفريقية من أكبر القبائل الباريايعد ثالث القبائل بجمهورية جنوب السودان من الناحية العددية بعد الدينكاوالنوير يشكلون نسيجهم الاجتماعي من ثمانية بطون تربط بينهم لهجة والعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية ، وفروعهم هي:

1. الباريا: وهي القبيلة الأم تفرعت منها بقية البطون ، تتمركز بولاية بحر الجبل ومهنتهم الزراعة والرعي والصيد، وديانتهم المسيحية والإسلام.
2. المنداري: من أكبر بطون الباريا ومهنتهم رعي الأبقار وقليل منهم يعمل بالزراعة، عاصمتهم تركاكا لديهم عادات مشتركة مع قبيلة الدينكا بسبب التجار والتنافس حول مناطق الرعي.
3. الكاكو:يعد ثاني أكبر مجموعات الباريا يعد المنداري يقطنون مناطق غرب الاستوائية في كل من مدينة باي وكايا وتمتد لتتصل بدولة أوغندا، ولذلك يعد اليوغنديون هذه المناطق تابعة ليوغندا ومهنتهم الزراعة والتجارة.
4. التبوسا: يسكنون أقصى شرق الاستوائية حول مدينة كبويتا ، ولهم تداخلات قبلية مع جمهورية كينيا وجمهورية يوغندا.
5. الدرنقا: تقطن منطقة شفروع ويعتقد أن لهم جذورا أثيوبية وحرفتهم الرعي. (١٥)
6. المادي: تقطن علي الحدود مع أوغندا مع جمهورية جنوب السودان بمنطقة النملي وتجاورها قبائل الاشولي، ومهنتهم الرعي والزراعة ولديهم تداخل مع أوغندا.
7. الأشولي: ينتشرون حول مدينة نملي حتى داخل يوغندا ، من أكبر القبائل المشتركة من بين جمهورية جنوب السودان وجمهورية أوغندا.
8. اللاتوكا: من القبائل الصغيرة بإقليم الاستوائية ،ويسكنون حول مدينة توريت وتعتبر من أكثر القبائل شراسة في اقليم الاستوائية. (١٦) قبائل البانتيو:

يسكنون غرب الاستوائية وجنوب بحر الغزال في المنطقة الواقعة بين خط عرض ٥-٩ درجة شمالاً وتجاورها الكنغو الديمقراطية ومن الغرب تجاورها أفريقيا الوسطي، وتعد قبيلة الزاندي أكبر قبائل هذه المجموعة ،ويعتقد أنهم أتوا من جمهورية الكنغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطي وتنقسم مجموعة الزاندي الى ثلاث مجموعات هي المورووالبقد، الزاندي أبو قرد.

وتعد من القبائل الهمة بجمهورية جنوب السودان يتصفون بحدة السمع والبصر، وتحمل المشاق، وتعتبر مناطقهم ذات طبيعة جميلة وجذابة وهنالك أيضا

(١٥) أحمد دعيان ، "الصراعات العرقية واستقرار العالم " ، المعاصر ، ودراس في الأقليات ومجموعات تحركات العرقية ، دار الجامعة للنشر ، الاسكندرية ، 1999م ، ص 31.

(١٦) أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مصدر سابق ، ص 32.

مجموعة الفراتيت ويسكنون حول مدينة واو وتضم قبائل البذة البولند، والكريش وبحور شول ، الفراوقي، ويحترفون الزراعة والصناعة اليدوية ويدينون بالمسيحية قليل منهم يعتنقون الإسلام. (١٧)

نجد التنوع الاثني بين هذه الجماعات في الحياة الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية جعلت جنوب السودان بلد تعاني من الصراعات حتي أصبحت بين أفراد القبيلة الواحدة وبالرغم من أن الدينكاوالنوير ينتمون الي الجماعات النيلية المنحدرة من أب واحد ،ويشتركون في جذور اللغة والأعراف والعادات والتقاليد ، فبهذا يفترض وجود درجة من التعاون بين القبيلتين إلا أنه حدث العكس ، لا تزال القوة السياسية عاجزة عن الوصول الي معادلة تحقيق الاستدامة والاستقرار والتنمية ومعالجة أزماتها الاجتماعية والذاتية وتجديد فكرها وبرامجها الاجتماعية. (١٨)

الانتماء القبلي وأثره على الاستقرار بجنوب السودان:

أثر الانتماء القبلي علي قضية جنوب السودان ،سواء كان علي صعيد العلاقات الداخلية بين قبائل جنوب السودان ،أو على صعيد العلاقات الخارجية مع دول الجوار التي توجد فيها امتدادات قبلية من مختلف القبائل بجنوب السودان، أما خارجياً فإن قبائل دولة جنوب السودان لها امتداداتها من كل من أوغندا وأثيوبيا وكينيا والكنغو الديمقراطية. وهذا ما يفسر سهولة انسياب وتمديد الجيش الشعبي لتحرير السودان لحدود الدول المجاورة. (١٩)

نظام الحكم بدولة جنوب السودان :

في ٧ يوليو ٢٠١٧م تم أقرارالدستور الحالي لجنوب السودان وقد حل محل الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ينص الدستور على نظام رئاسي مختلط الحكومة التي يرأسها الرئيس الذي هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد الأعلى للقوات المسلحة. (٢٠) كماينص على انشاء الهيئة التشريعية القومية التي تتكون من الفريقين ، المجلس المنتخب مباشرة هو الجمعية الوطنية التشريعية، وفريق ثان من ممثلين عن الولايات من مجلس الولايات، وينص أيضا علي استقلالية القضاء

(١٧) ابراهيم نصر الدين أحمد ، اندماج الوطني ، أفريقيا ونمبار السوداني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 63، مايو 2010م ، ص 42.

(١٨) التجاني سراج محمد، "تحليل الصراعات في أفريقيا من منظور القيم الغربية"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 15 أكتوبر 1998م ، ص98.

(١٩) نجاة أحمد محمد ، "القوميات الأثيوبية والتجربة الديمقراطية" ، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد 5، يناير 2015م ، ص 112.

(٢٠) مراد مولود سع ، البعد العرقي وسياسة المشكلة في جنوب السودان، أبيي نقور ، الدراسات الدولية (بغداد مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد 47، 2011م ، ص 139.

الذي تمثل المحكمة العليا جهاز فيه.

القطاع الأمني والعسكري:

أهم قطاع في الدولة هو القطاع الأمني الذي يشمل الجيش والأمن والشرطة والقوات الأخرى التي تنشأ وفقا للقانون ، وأهمية هذا القطاع، لأنه يمتلك وسائل الاكراه المادي ويمتلك القوة والسلاح، والغرض الأساسي منه هو حماية مكتسبات الشعب وأمنه، ولكن من أخد مسببات الحرب مشعل شرارتها ،هو هذا القطاع الذي انفجر فيه الصراع لهشاشة تكوينه. (٢١)

الجيش الشعبي:

وهو الجيش الرسمي لدولة جنوب السودان ، يبلغُ عددُ أفراد القوّات المسلحة الخاصّة بها حوالي ١٣٠,٠٠٠ ألف فرد،وهو يتكون من الاتي :

١. الفرقة الأولي– ولاية أعالي النيل أيضاً الفرقة السابعة.

٢. الفرقة الثانية الاستوائية.

٣. الفرقة الثالثة: منطقة شمال بحر الغزال ولاية واراب.

٤. الفرقة الرابعة: ولاية الوحدة.

٥. الفرقة الخامسة: ولاية البحيرات – الفرقة الثامنة ولاية جونقلي. (٢٢)

٦. الفرقة السادسة : عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في وحدات مشتركة. (٢٣)

السلطة التشريعية :

تقع السلطةُ التشريعيّة تحتَ يدِ المجلس التشريعيّ، والمجلس الأدنى تحت يد مجلس الاتحاد، والمجلس الأعلى تحت يدِ مجلس ولايات جنوب السودان.

التقسيم الإداري لدولة جنوب السودان :

(٢١) عبداللطيف فاروق أحمد ، انفصال جنوب السودان وتأثيرات علي الأمن القومي المصري، المرجع السابق ، ص120.

(٢٢) جون يوانس مقوك ، التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات «دراسة حالة جنوب السودان ، مرجع سابق ، ص ٣٠

(٢٣) محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسات الخارجية للسودان ، دار وائل للطباعة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ٢٠١٥م ، ص ١٦٧.

تُقسمُ جنوب السودان إداريّاً إلى عشرِ ولاياتٍ، هن: ولايةُ أعالي النيل، وولاية الوحدة، وولاية جونقلي، وولاية غرب الاستوائيّة، وولاية البحيرات، وولاية غرب بحر الغزال، وولاية الاستوائيّة الوسطى، وولاية شرق الاستوائية، وولاية شمال بحرِ الغزال.

الأحزاب السياسية بدولة جنوب السودان :

تجربة الاحزاب السياسية بدولة جنوب السودان هشة بقدر كبير نتيجة لحداثة الدولة والتركيبة الاجتماعية التقليدية التى تفتقد الى الدولة المدنية وفكرة الديقمراطية والقبول بالاخر والتداول السلمي للسلطة ،كذلك سيادة الطبيعة العسكرية على حساب العلاقات المدنية حيث أن اغلب الاحزاب في دولة جنوب السودان كانت إمتداداً لجناح عسكري او مجموعة عرقية .يندرج الحال الحزبي في جنوب السودان تحت نمط نظام الحزب الواحد كما أن المعارضة خارج نطاق التأثير في المشهد السياسي لجنوب السودان لأسباب كثيرة أهمها القدرات الاقتصادية ونخبوية الأحزاب، وضعف قواعدها الشعبية:[24] وابرز الاحزاب السياسية بدولة الجنوب هي :

الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM :

تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان وزراعها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLA في العام ١٩٨٣م بقيادةالراحل العقيد جون قرنق ، وتقوم افكار الحركة الشعبية علي واقعين (التنوع التاريخي، الواقع المعاصر) ،وتقدمرؤيتها بتوفير العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعوب المهمشة. [٢٥] ينحدر أغلب ابناء الحركة الشعبية من قبيلة الدينكا وهي اكبر مجموعة قبلية في دولة جنوب السودان واغلب القيادات الحاكمة منهم على مستوى رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ومجالس الحكم .

وقعت الحركة الشعبية في عام ٢٠٠٥م اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م مع حكومة السودان وهي الاتفاقية التي مكنت الحركة الشعبية من الانفراد بحكم الجنوبوانفصاله مستقبلا عن شمال السودان ، وعقدت الحركة الشعبية مؤتمرها العام الثاني ٢٠٠٨م الذي أهم قراراته كانت تعيين نواب الرئيس واعادة تشكيل مجلس تحريره ومكتبه السياسي.

---

(٢٤) **أماني الطويل، مستقبل السودان واقع التجزئة وفرص الحرب، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة تموز، ٢٠١١م ص٨-١٠.**

(٢٥) ابراهيم أحمد أدم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية ١٩٨٣م ، ٢٠٠٠م ، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، الخرطوم، ص ٨٠.

خاضت الحركة الشعبية الانتخابات العام في عام ٢٠١٠م بأكثر من خمسمائة مرشح في مختلف مستويات التنافس في الدوائر الجغرافية والتنمية التي شملت مقاعد بالمجلس التشريعي الولائي ، وحكومة الجنوب والبرلمان القومي. اكتسحت الحركة الشعبية كل المقاعد البرلمانية ومقاعد حكام الولايات الجنوبية في الدوائر الجغرافية، وتعد الحركة الشعبية لتحرير السودان الحزب الاكبر والاوسع إنتشارا في دولة جنوب السودان.(٢٦)

جبهة الانقاذ الديمقراطية:

وهي إمتداد للحركة الشعبية وثاني الاحزاب إنتشارا و لكنها أنشقت عنها بقيادة د رياك مشار من ابناء قبيلة النوير ثاني اكبر مجموعة اثنية في دولة الجنوب ،ولديها جيش ذاطابع اثني ينتمي الى قبيلة النوير ،وهو أول حزب يوقع اتفاق سلام مع حكومة السودان قبل الانفصال عام ١٩٩٧م عرف بأسم اتفاقية الخرطوم للسلام عملت هذه المجموعة على تكوين حزب سياسي في فترة ما يسمي بقانون التوالي السياسي ، وقد جمع د. رياك مشار بين رئاسة الحزب ومجلس تنسيق الولايات الجنوبية وأهم أهداف هذا الحزب النضال في سبيل تحقيق حق تقرير المصير بجانب احداث التحول الديمقراطي. لقد شارك في انتخابات عام ٢٠١٠م ثم ترشح لرئاسة جنوب السودان مما كان سببا في إحداث صراعات عرقية بين المجموعات المختلفة وحربا أهلية في إنتخابات عام ٢٠١٥م (٢٧)

الحركة الشعبية لتحرير السودان– التغيير الديمقراطي DC

أسس الحزب د. لام أكول رئيس الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي أحد كوادر الحركة الشعبية في مطلع الثمانينات وكان يشرف علي عمليات تجنيد الكوادر لصالح الحركة الشعبية. أشار لام أكول إلي أن حركته جاءت لانقاذ الحركة الشعبية من الانهيار تحت القيادة الحالية وأكد التزامه باتفافية السلام الشاملة ودعماً لحق تقرير المصير عبر الاستفتاء وتأكيد لوضع التحالف الاستراتيجي مع الأحزاب الجنوبية. ومعظم قيادته من ابناء الشلك وهم ثالث مجموعة قبلية في الجنوب .

هاجم لام أكول قيادات الحركة الشعبية ووصفت بالعجز عن حشد الجماهير نتيجة انغلاق الحزب على نفسه، بسبب الصراع الداخلية ممارستها السياسية الاقصائية باستهداف القيادات في قمة الحزب مؤكدة أن الحركة الشعبية لا تتمتع

(٢٦) جون قرنق ، رؤيته للسودان الجديد واعادة بناء الدولة السودانية ، الواثق كميد ، مسا للطباعة ٢٠٠٥م ، ص ١٢.

(٢٧) ابراهيم أحمد أدم : الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية ١٩٨٣م – ٢٠٠٠م ، مصدر سابق ، ص ١٦٥.

بعمل تنظيمي وفكري واضح داخل هياكلها التنظيمية ، هو الحزب الوحيد الذي نافس علي جميع المستويات التنفيذية والتشريعية نافس د. لام اكول رئيس الحركة الشعبية سلفاكير علي رئاسة الجمهورية وحقق الحزب نجاحات مقدرة على المستوي برلمان حكومة الجنوب وبرلمان ولاية أعالي النيل.

الجبهة الديمقراطية المتحدة:

انشقت الجبهة عن حزب جبهة الانقاذ الذي أسسه دكتور رياك مشار بعد توقيعه لاتفاقية السلام مع الحكومة في الخرطوم ١٩٩٧م وينادي بحق تقرير المصير، وترأسة آنذاك بشير عبدالرحمن سولي ورغم تأييد الحزب اتفاقية السلام للشامل، إلا أنه يحتفظ بموقف نقدي تجاه حكومة الجنوب خاصة فيما يتعلق بالفساد ووقعت الجبهة علي وثيقة مع الأحزاب الجنوبية المعارضة لحكومة جنوب السودان. (٢٨)

حزب المؤتمر الوطني الأفريقي:

أسس الحزب الفريق شرطة جورج كنقور بعد خروجه من حزب المؤتمر الوطني بشمال السودان وغالبا عضويته وجماهيره من عضوية المؤتمر الوطني السابقين، خاصة أعضاء منبر الجنوب بالمؤتمر الوطني وليس له وجود خارج مناطق بحر الغزال، وتم تسجيله كحزب من قبل مسجل التنظيمات بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٥م وقع الحزب مذكرة تفاهم إعلان سبتمبر ٢٠٠٨/٩/١٥م مع الحركة الشعبية بمدينة جوبا ، وقع من جانب الحركة الشعبية السيد/ د. رياك مشار نائب رئيس حكومة الجنوب ومن المؤتمر الوطني الأفريقي السيد/ جورج كنقور أروب رئيس الحزب تم فيها الاتفاق علي مشاركة الحزب في السلطة علي المستوي الاتحادي–الولايات، وأن يكون الحزب الشريك الأول للحركة الشعبية وتوحيد الأهداف لخوض الانتخابات.

حزب الجبهة الديمقراطية جنوب السودان:

أسس الحزب البروفيسور ديفيد ريان عقب عودته من أمريكا ،وكل قياداته من أعضاء منبر أكسفورد الذي نظمه بونا ملوال مؤسس المنبر الديمقراطي، وكان اختلاف عن المنبر حول تقسيم السلطة مما دفعهم لتأسيس هذا الحزب. (٢٩)

يمكن تلخيص أهم مظاهر ضعف الأحزاب في الآتي: (٣٠)

(٢٨) ابراهيم أحمد أدم : الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية ١٩٨٣م – ٢٠٠٠م ، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، الخرطوم ، ص ١٦٥.

(٢٩) عبدالله ميرغني صالح حارمين، القوي السياسية الجنوبية وتحديات التحول الديمقراطي في دولة جنوب السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودانية للعملة المحدودة ، ٢٠١١م ، ص ٣٩.

(٣٠) واني تومبي والانفصال ومهددات الاستقرار في الجنوب، مركز دراسات شرق الأوسط ، أفريقيا، ترجمة معهد الفاتح زياد، ٢٠٠٨م ، ص٤٤.

١. ضعف الهيكل والبناء التنظيمي .

٢. غياب الرؤية الفكرية للحزب.

٣. غياب البرامج الحزبية الواضحة.

٤. تذبذب موافق الحزب السياسية وعدم اتساق مواقفها.

٥. ضعف القدرة عن التعامل مع المتغيرات المحلية والاقليمية.

٦. تمحور الحزب حول الزعيم المؤسس:

٧. عدم وجود مصاد تمويل واضحة ومستقلة.

٨. سيادة روح القبيلة: [٣١]

٩. عدم تأهل الكوادر الحزبية .

الصراع حول السلطة بدولة جنوب السودان :

تعود جذور الأزمة السياسية إلى فشل الحزب الحاكم في الانتقال من حركة مسلحة إلى حزب سياسي يقود عملية تحقيق تطلعات وتوقعات مجتمع جنوب السودان بعد التوصل إلى السلام عام ٢٠٠٥، وتحول مشروعه إلى صراع مستميت حول السلطة بين مجموعاته المختلفة. كشفت الحرب الأهلية بالإضافة إلى ذلك ضعف بناء الدولة والذي ظهر جليًا في موقف الجيش الوطني؛ إذ لم يتم تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان طيلة السنوات التسع الماضية إلى جيش قومي موحد يدين بالولاء للدولة؛ فقد ظل –كما كانت الحال أيام الحرب ضد الخرطوم– مجموعات قبلية ولاؤها للقادة المحليين. فانسلاخ مجموعات قبلية مقدرة من الجيش وانضمامها لصفوف التمرد يعود لهذا السبب. في واقع الأمر، إن الاحتكار شبه الكامل للقبيلتين، الدينكاوالنوير، لأجهزة الحكم وخاصة الجيش وأجهزة الأمن الأخرى كان العامل الأساسي الذي أدى إلى سرعة انتشار الصدام المسلح.[٣٢]

هناك مجموعة متشابكة من الأسباب أدت الى أثارة نار الصراع السلطوي، وتحفيزه وإذكاء ناره وإطالة أمده بين النخب الجنوب سودانية وأبرزها:

غياب المؤسسية والاندماج داخل الجيش الوطني: هناك فرق كبير بين الجيش

(٣١) مذكرة الفعاليات السياسية لولاية أعالي النيل ، مارس ٢٠٠٨م ، ص ١١٠.

(٣٢) لام اكول اجاوين ، دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع ، ٢٤ فبراير ٢٠١٤ ، ٢٠١٤/٠٢/٢٠١٤/studies.aljazeera.net/ar/reports

النظامي والجيش غير النظامي [٣٣] . وقد أفضت هذه التفاعلات إلى تطورات سياسية حاسمة بدأت في يوليو ٢٠١٣م حين أعفى الرئيس سلفاكير نائبه رياك مشار وجميع أعضاء الحكومة في أكبر تغيير وزاري شهده جنوب السودان منذ استقلاله حال إلى تحقيق في القرار آخر منفصل الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان الحزب الحاكم في جمهورية جنوب السودان، باقان أموم، عقب تصريحات علنية أنتقد فيها اداء الحكومة ثم تفجرت النزاعات بين القيادات الجنوبية بصورة علنية [٣٤] .

بعد أن اعلن رياك مشار، بعد اعفائه من منصبه، أنه ينوي الترشح لمنصب الرئيس في الانتخابات المزمع أجراؤها في ٢٠١٥م وقد ساند مشار إعلانه عدد من المسؤولين السابقين الذين أطاح بهم الرئيس سلفاكير. في العاشر من نوفمبر ٢٠١٣م تقرر عقد اجتماع للقادة الجنوبيين في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ من الشهر نفسه الدراسة وثائق طال انتظار مناقشتها إجازتها من بينها الدستور والتشريع وإعادة انتخاب رئيس الحزب، بناء على اللوائح التي تنص على انتخابه كل خمسة أعوام والمتأخرة منذ أبريل ٢٠١٠م غير أن ذلك لم يحدث فبداء القادة المستبعدون حراكاً مكثفا داخل الحزب مستهدفين تغيير قيادة الحزب والحكومة عن طريق عمل سياسي تعبوي، صاحبته حملات إعلامية مضادة لرئيس دولة الجنوب.

وقد تنامت هذه التفاعلات مع انعقاد مجلس التحرير (الهيئة الأعلى عسكرياً وسياسياً في الحركة الشعبية) فهاجم سلفاكير في هذا الاجتماع مشار هجوماً عنيفاً هو ومجموعته التي خرجت من الاجتماع غاضبة، خرج سلفاكير بذيه العسكري في صباح اليوم التالي ليعلن في مؤتمر صحفي إن قوات الحكومة احبطت محاولة انقلابية يقف على رأسها رياك مشار، لكن الأخير نفى ذلك واتهم خصمه بالسعي إلى إقصائه وآخرين وتبعت ذلك حركة وزراء الحكومة.

ثم اندلعت مواجهات عسكرية في جوبا عاصمة جنوب السودان ليلة ١٥ سبتمبر ٢٠١٣م بين قوات الموالية للرئيس سلفاكير والقوات الموالية لنائبه رياك مشار، فوقع الالاف من الضحايا بين قتيل وجريح وتدفق الالاف من النازحين، وسرعان ما تدحرجت كرة النار إلى أنحاء أخرى من البلاد، فتوالت الأخبار عن استيلاء قوات موالية لمشار على مدينة بور، عاصمة ولاية جونقلي، وبانتيو، عاصمة ولاية الوحدة وملكال، عاصمة ولاية أعالي النيل، وهي مدن استراتيجية لأنها تقع في مناطق نفطية، ولكن القوات الموالية لسلفاكير تمكنت بعد ذلك من

(٣٣) كليرموكإيفوي، إميل ليبرت مستقبل غامض، العنف المسلح في جنوب السودان (المعهد العالمي للدراسات الدولية والتنموية) مشروع مسح الاسلحة الصغيرة ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري رقم ٢٠، نيسان، أبريل ٢٠١٠م، ص٣١-٣٤.

(٣٤) سعيد اسماعيل ندا، مرجع سابق، ص٣٠.

استعادة بور وملكال. فتبين أن محفزات التغيير حاضرة في دولة الجنوب مع اختلاف الدوافع إن الحراك السياسي فيها مرشح للتصاعد، وقد تسفر عن تفكك الحزب الحاكم نفسه، على خلفية الصراعات المفضية إلى الانتخابات القادمة. (٣٥)

غياب المؤسّسية :

فبعد أن تحولت الحركة الشعبية إلى حزب، تحول الجميع من العمل العسكري إلى العمل المدني، فوجدوا إن الحزب يدار بقواعد بأفكار الكيان العسكري وفكره ذاته، إذ لا يوجد مجال الى التنافسية بما يقضي على أمال في الوصول إلى المواقع العليا من السلطة التي يتم شغلها بطريق انتقائية.

أحادية الممارسة الحزبية: (٣٦)

ضعف الحكومات، وغياب التنمية والتوزيع غير العادل للموارد والخدمات، والفقر، والفساد وغياب القانون وافتقاد العدالة.

تأثير الصراع في المجال الاقتصادي:

لقد وصل الوضع الاقتصادي في جنوب السودان إلى مستوى الأزمة فإيرادات الحكومة تقل بصورة كبيرة جداً عن نفقاتها الموجهة في الأغلب إلى قطاع الأمن، وهناك نقص حاد في النقد الأجنبي، وتدهور شديد في القوة الشرائية للجنيه الجنوب سوداني، وقد أوشك المجتمع في الجنوب على الاعتماد على المساعدات الإنسانية بشكل كامل. (٣٧)

أما عن حساب تكاليف الحرب الأهلية فيذهب أحد أهم التقارير الاقتصادية المتخصصة والمنشورة في يناير ٢٠١٥م إلى أنه في اذا مااستمر الصراع لمدة الى٥ سنواتإضافية ، فأنه سيكلف جنوب السودان ما بين ٢٢,٣ مليار و٢٨ مليار دولار. ويقول التقرير أيضاً أن التكاليف البشرية للصراع من وفيات وجوع وأمراض لها تأثير كبير على الاقتصاد على المدى البعيد، فإذا نظرنا في تأثير الجوع فحسب، في إنتاجية العمالة سنجد أنها سوف تؤدي إلى خسائر تقدر ٦ مليارات دولار إضافية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقول التقرير أيضاً إن إنفاق جنوب السودان على قطاع الأمن قد يزيد الى ٢,٢ مليار دولار إضافي،ويفوق ما سيوفره جنوب السودان من الإنفاق على التعليم.

(٣٥) Com.Mogatl.WWW

(٣٦) نجاة أحمد الزليطني، سيكلوجية العدوان والنظريات المفسرة له، في المجلة الجامعية.

(٣٧) UN office for the Coordination of Humanitarian Affairs "OCHA" Op cit, P.21.

في المجال الاجتماعي:

في مثل هذه الأوضاع الصراعية، وفي ظل غياب الاستقرار والضعف والفساد الحكومي، والتوزيع غير العادل للموارد، وغياب الأمن والخدمات، و أوضاع النزوح الجماعي لسكان كثير من المناطق، لا يمكن في أي حال من الأحوال الحديث إلا عن الانهيار التام لمنظومة القيم المجتمعية، فضلاً عن العوز في الأمن الإنساني والخدمات التعليمية والصحية. (٣٨)

على المستوى الدولي:

يتعدى تأثير الصراع في جنوب السودان حدود الدولة، فتؤثر على دول الجوار، والدول ذات المصالح المشتركة مع جنوب السودان التي تتضرر بسبب استمرار الصراع وتفاقمه هناك، وتتمثل هذه المصالح أساساً في الأمن المائي، حيث تمر مياه المنابع الاستوائية لنهر النيل داخل جنوب السودان، ولا سبيل إلى تحقيق تطلعات دول مثل السودان مصر بشأن الإدارة المشتركة لمياه نهر النيل إلا عبر استقرار الأوضاع في جنوب السودان.

كما ينعكس التأثير الأمني في دول الجوار المباشر بصورة آثار سلبية، منها تسرب اللاجئين عبر الحدود، وهو ما يعد عبئاً أمنياً اضافياً على الدول المستقبلة لهؤلاء اللاجئين، فضلاً عما يصاحب ذلك من خطر التهريب وتجارة السلاح، وقد يتخذ التأثير الأمني صورة أخرى وهي توفر ملاذاً ومأوى للجماعات المناهضة لحكومات دول داخل أراضي دولة جنوب السودان ،إذ تستطيع الحكومة أن تسيطر على حدودها، كما هو الحال مع جماعة (جيش الرب) الأوغندية. المتمردة ضد نظام الحكم وكذلك الحركات المسلحة السودانية ضد حكومة السودان عبر فترات مختلفة .

المواقف الإقليمية:

قام الاتحاد الأفريقي بإدانة العنف المرتبط بالحرب الأهلية، كما شكل فريقا من المحققين للوقوف على حقيقة مذبحة بانتيو، كما هدد بإحالة ملف انتهاكات حقوق الانسان في جنوب السودان إلى مجلس الأمن الدولي، تمهيدا لتقديمه للمحكمة الجنائية الدولية، لكن الاتحاد الأفريقي لم ينشر نتائج لجنة التحقيق، وفي ظل ضعف إمكانيات الاحاد تم تحويل الصراع إلي المنظمة الإقليمية المعنية وهي منظمة إيجاد، للاستفادة من الدعم المالي والسياسي الذي تتمتع به منظمة إيجاد،

(٣٨) جنوب السودان، تكلفة الحرب تقرير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع (لندن) تقرير، قانون الثاني/ يناير ٢٠١٥م Frontier Economic، ص٥..

خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت إيجاد أكثر تفاعلا مع الصراع فأوفدت وزراء خارجيتها إلي جنوب السودان هدفا للتوفيق بين أطراف الصراع، ودعت إلي إرسال قوة لحفظ السلام في جنوب السودان ، وهو الاقتراح الذي أيدته مفوضية الاتحاد الأفريقي.(٣٩)

المواقف الدولية:

أولا فيما يخص الأمم المتحدة، فقد قامت بالتحذير من اندلاع حرب أهلية واسعة النطاق في جنوب السودان، وأدانت أعمال العنف التي ارتبطت بالصراع، خاصة مذبحة بانتيو وحملت المسؤولية عنها لمشار،مؤكدة أنها تمت من وراء دوافع إثنية، وأنه يجب إجراء تحقيق دولي بشأنها، ودعت إلي التسوية السلمية للصراع، لكنه المنظمة لم تقم بفرض حظرشاملعلى صادرات السلاح إلي جنوب السودان، وهو ما أثار الاتهامات بتخاذلها، وأعاد للأذهان موقفها المتخاذل قبيل اندلاع الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعي بكل قوة إلي تحقيق الاستقرار في جنوب السودان حفاظا على مصالحها النفطية ومشروعها بجنوب السودان، كما أنها كانت من أكثر الداعمين إن لم تكن الداعم الأهم على الإطلاق لانفصال جنوب السودان، وقد قدمت لها العديد من المساعدات قبل وبعد الانفصال، فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلي دعوة طرفي الصراع للجلوس علي طاولة المفاوضات، ووقف الحرب، كما ضغطت علي مشار وكير بالتوقيع علي اتفاق السلام.

أما فيما يخص الصين، فقام وزير خارجيتها بمحاولة إقناع الطرفين للوصول لتسوية سلمية للصراع، فالصين أيضا تسعي لاستقرار جنوب السودان حفاظا علي مصالحها الاقتصادية، فهي تعد الشريك التجاري الأول لجنوب السودان، والمستثمر الأكبر في قطاع النفط فيها، كما شاركت الصين بكتيبة قوامها ٧٠٠ جندي ضمن بعثة يوناميس، لكن الصين لم تطرح مبادرات سياسية معينة، ولم تفرض عقوبات علي أطراف الصراع، أما فيما يخص الاتحاد الأوربي، فقد كان الأقل تفاعلا في البداية، فاكتفت بالمطالبات بوقف إطلاق النار، والبحث عن تسوية سلمية، ولكن بعد ذلك اضطر الاتحاد الأوربي إلي فرض إجراءات عقابية ضد عدد من القيادات الجنوبية للضغط عليهم من أجل القبول بالتسوية.

(٣٩) سارة عبدالسلام الشربيني ، أثر الصراع السياسي علي الاستقرار في جنوب السودان ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، برلين ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، فبراير ٢٠٢٠م ، ص ٢٣ .

السلام والاستقرار السياسي:

تبنت دولمنظمة الايقاد عملية الوساطة بين الأطراف المباشرة للصراع في دولة جنوب السودان ، فضلا عن جهود مماثلة لدول مثل جمهورية السودان ، وكذلك جهود بعض الدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وبتأثير دولي أو اقليمي. اضطرت اطراف الصراع الي القبول بالتفاوض في مطلع العام ٢٠١٥م في دولة تنزانيا حيث تم التوقيع علي اتفاقية السلام بين الاطراف المتحاربة و اعادة التآم فريقا الحركة الشعبية لتحرير السودان توطئة لابرام اتفاق شامل ينهي هذا الصراع. (٤٠)

أهم بنود اتفاق السلام:

1. مراحل تنفيذ الاتفاق:

ينص الاتفاق علي تنفيذ في مرحلتين أولاهما ما قبل المرحلة الانتقالية ومدتها ٩٠ يوماً، تعقبها مباشرة المرحلة الانتقالية ومدتها ٣٠ شهراً .

2. تشكيل حكومة وحدة وطنية:

وأهم تخصصاتها تنفيذ الاتفاق استعادة السلام والأمن والاستقرار والاسراع في الاغاثة والحماية والعودة وتسهيل عملية المصالحة الوطنية، والاشراف عليها من خلال آلية مستقلة، ومراقبة اجراء الدستور الدائم بنجاح وضمان ذلك انشاء لجنة متخصصة ومحايدة لاجراء الانتخابات الوطنية ومنح حكومات الولايات مزيد من اللامركزية. (٤١)

3. رئيس الجمهورية «سلفاكير» حيث نص الاتفاق علي أن يستمر الرئيس الحالي رئيساً للفترة الانتقالية .
4. النائب الأول لرئيس الجمهورية «رياك مشار» حيث نص الاتفاق علي أن ينشاء خلال العملية الانتقالية مكتب النائب الأول للإشراف علي تنفيذ الاصلاحات الموضحة في اتفاق المعارضة المسلحة في جنوب السودان وفي أثناء المرحلة ما قبل الانتقالية ومدة تأسيس القيادة المشتركة الوحدة الوطنية لقوات الدفاع الوطني في جنوب السودان. (42)

---

(٤٠) محمد حسن عبدالرحمن، التدخل الاوغندي في جنوب السودان، وأثره عربيا وأفريقيا، الرياض، مصدر سابق ، ص ٢٦٦.

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧.

(٤٢) محمد عيبة علي أحطية ، دور مجلس السلم والامن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا، أطروحة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، ٢٠١٦م ، ص ١١٣.

الدستور الانتقالي:

يتألف بالتشاور مع اللجنة قومية لتعديل الدستور ويعدل مشروع تعديل الدستور الانتقالي الحالي ويضمن هذا الاتفاق فيه، ثم يعرض المشروع علي مجلس وطني لتعديل الدستور،إذيتألف من ثمانية أعضاء ويرعاه أحد ممثلي الايقاد ويرشح أعضاء من جانب الحكومة عضوان من المعارضة وعضو واحد من المحتجزين السابقين، وواحد من الأحزاب السياسية الأخري.

تقاسم السلطة:

تتألف الحكومة المركزية من ٣٠ وزيراً و ١٦ منهم ترشحهم الحكومة الحالية و ٧ منهم ترشحهم المعارضة المسلحة. و٢ يرشحهم المحتجزون السابقون و ٢ ترشحهم الأحزاب الأخري ، يعاد تشكيلمجلس وزراء الولايات، ٤٦٪ للحكومة وحركة المعارضة المسلحة ٤٠٪ والمعتقلين السابقين ٧٪ والأحزاب السياسية الأخري ٧٪ في الولايات السبع المتبقية .

التحديات التى تقف أمام تحقيق الامن والتنمية في دولة جنوب السودان :

اولاً توفير الأمن:

الواجب الأول لأية حكومة هو توفير الأمن الجماعي والشخصي لمواطنيها؛ لذلك تحتكر الدولة وسائل العنف في أيدي الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى. على هذا الأساس لابد أن تكون تركيبة هذه الأجهزة قومية بمعنى الكلمة وتعكس التباين السكاني في البلاد.فالصراعات القبلية المسلحة التي حصدت الآلاف من الأرواح ودمرت الكثير من الممتلكات وأضرت بالنسيج الاجتماعي ضررًا بليغًا. لذلك تحتاج دولة جنوب السودان تحقيق الامن والاستقرار بما يضمن لها مفهوم الامن الشامل وحماية المدنيين من القتل وعنف الدولة .

ثانياُ سيادة حكم القانون:

العمود الفقري لكفالة الحقوق هو ضمان سيادة حكم القانون بما في ذلك استقلال القضاء وسريان أحكامه على كل الأشخاص الطبيعية والاعتبارية.وكل أجهزة تطبيق القانون من قضاء ومستشارين قانونيين وشرطة وإدارة تقليدية تحتاج إلى تقوية لضمان سيادة حكم القانون في دولة جنوب السودان.[٤٣]

(٤٣) لام اكول اجاوين ، دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع ، 24 فبراير 2014 ، ٢٠١٤/٠٢/٢٠١٤/studies.aljazeera.net/ar/reports

ثالثاً الديمقراطية التعددية:

الواقع في دولة جنوب السودان هو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تسيطر على المسرح السياسي ليس لقوة تنظيمها الداخلي ولا لمقدرتها على تعبئة الجماهير، وإنما للوضعية الخاصة التي حصلت عليها عقب اتفاقية السلام الشامل، مدعومة بتكتيكاتها في تضييق مساحة حرية التنظيم والتي نفذتها بلا هوادة خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. لذلك يجب أن توفر الحكومة مناخًا صالحًا يسمح لكل الأحزاب السياسية بالتمتع بحقوق متساوية للتعبير عنآرائها والتنافس على التمثيل في الشأن العام؛ وهذا يشمل فصل الحزب الحاكم عن الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى، وكفالة حرية الصحافة والنشر، ومراجعة الدستور الانتقالي.

رابعاً الاقتصاد القومي:

يحتاج جنوب السودان إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مقدر، وهذا يتطلب نمو الإنتاج القومي ووضع وتطبيق ضوابط نقدية ومالية صارمة لضبط التضخم وتوسيع الاقتصاد. بدون نمو حقيقي في الاقتصاد ستظل الأغلبية الساحقة للشعب تحت حد الفقر، وستظل البطالة في ارتفاع دائم، وستظل المؤشرات الاقتصادية الأخرى تسجل أرقامًا ضعيفة. لابد من تنويع مصادر الدخل القومي بدلاً من الاعتماد الكلي على النفط والذي يعتبرمصدر للطاقة غير المتجدد وأسعاره متذبذبة ويصاحب كل ذلك وضع خطة متكاملة للتنمية والتي هي مفتاح التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي والرفاهية في دولة جنوب السودان. حيث تضع مثل هذه الخطة في اعتبارها نقاط قوة الدولة في الزراعة، والسياحة، والنقل النهري، وغيرها، واستغلال النفط كمحرك لعملية التنمية قبل أن ينضب.

خامسا التعليم ومحو الامية :

قال مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دولة جنوب السودان (يونسكو)، إن الحرب التي تشهدها البلاد أرغمت حوالي ١,٨ مليون طفل على البقاء خارج مظلة التعليم.وذكر أن معدل الأمية في البلاد حاليا وصل ٧٣ ٪، رغم الجهد الذي تقوم به الحكومة والمنظمات الدولية لنشر التعليم.[44]ويشير التقرير أن ٦٩ ٪ من المعلمين الحاليين غير حاصلين على شهادات جامعية متخصصة، مضيفا أن «٤ ٪ فقط من المعلمين حاصلون على شهادات جامعية، فيما البقية يمارسون المهنة بشهادات الأساس والثانوي».وهومايوضحالحوجه الى خطة استراتيجية شاملة في مجال التعليم لمحاربة الامية بناء مستقبل الدولة .

(٤٤) أتيم سايمون ، اليونسكو–١٨–مليون–طفل–خارج–التعليم–في–جنوب–السودان ، وكالة الانضول ، www.aa.com.tr/ar